الأمم المتحدة

A/57/353

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٥٦/١٠٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم لها تقريرا في دورتها السابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجدت خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ حتى أيار/مايو ٢٠٠٢ إثر اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والذي أنشأ المجلس بموجبه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي تتألف من ثلاثة عناصر هي عنصر للحكم والإدارة العامة؛ وعنصر للمساعدة الإنسانية والإنعاش في حالات الطوارئ؛ وعنصر عسكري.

* A/57/150.

** تأخر إعداد هذا التقرير لإتاحة الوقت لإكمال المشاورات مع وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ومؤسسات بريتون وودز بشأن هذه المسألة.

081002 081002 02-54121 (A)
0254121

وقد انتهت ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لتحل محل الإدارة الانتقالية، على أن يبدأ عملها اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكُلفت بعثة تقديم الدعم بالمهام التالية: (أ) تقديم المساعدة للهياكل الإدارية الأساسية الضرورية من أجل أن تتوفر لتيمور الشرقية أسباب البقاء والاستقرار السياسي؛ (ب) تأمين إنفاذ القانون والسلامة العامة بصورة مؤقتة وتقديم المساعدة في إنشاء جهاز جديد لإنفاذ القانون في تيمور الشرقية، وهو دائرة شرطة تيمور الشرقية؛ (ج) الإسهام في صون الأمن الخارجي والداخلي لتيمور الشرقية. وتتألف البعثة، التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، من عنصر شرطي مدني وعنصر عسكري.

ويعرض هذا التقرير مجمل التطورات التي حدثت في إعادة اللاجئين وعملية المصالحة. ويُلخص آخر ما استجد على الحالة فيما يتعلق بتنفيذ حكومة إندونيسيا لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، ويبين الاستعدادات للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، ويصف التقدم المحرز في تنمية قدرات الإدارة العامة وتيمرتها وتشكيل السياسات العامة المستقبلية بهذا الشأن، كما يبين بإيجاز المساعدة المقدمة من المانحين إلى تيمور الشرقية لأغراض الإغاثة والإنعاش على الصعيد الإنساني وإصلاح البلد.

وبحلول بداية عام ٢٠٠١ كانت حالة الطوارئ الإنسانية قد انتهت. وتقوم حاليا بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها ومؤسسات بريتون وودز بتقديم المساعدة في التصدي للتحديات الإنمائية الأطول أجلا لتيمور الشرقية المستقلة الوليدة. وتشمل الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة الموجودة في البلد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية. وتساعد هذه الهيئات في بناء القدرات الوطنية في مجالات الصحة، والتعليم، والزراعة، والهياكل الأساسية، وحقوق وحماية الطفل، والأمن، والقانون والنظام، والعدالة.

أولا – حالة اللاجئين

١ – اعتبارا من ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، عاد ٦٢٨ ٢١٨ لاجئا إلى تيمور الشرقية، ٧٧ في المائة منهم جرت مساعدتهم من خلال حركات الإعادة الطوعية المنظمة[١]. وقُدر عدد الذين ما زالوا موجودين في إندونيسيا بـ ٠٠٠ ٤٣ لاجئ. وقد عاد ما مجموعه ٩٣٤ ٢٥ لاجئا منذ بداية عام ٢٠٠٢.

٢ – وبدأت أعداد العائدين طوعا، التي كانت خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ في أقل مستوياتها، إذ لم تتجاوز ٦٠٨ عائدين، تزداد تدريجيا نتيجة للانتخابات الدستورية الناجحة التي جرت في تيمور الشرقية في نهاية ذلك الشهر. وفي الأسابيع التالية سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جاهدة إلى استثمار هذا الزخم باعتماد سياسة دينامية تستهدف تشجيع العودة عن طريق الاضطلاع بأنشطة في مجال المصالحة. وقد جرى لهذا الغرض إنشاء خمسة أفرقة متنقلة، يغطي كل منها منطقة محددة من تيمور الشرقية. وفي الوقت ذاته، اتخذت الحكومة الإندونيسية خطوات ملموسة لتشجيع اللاجئين على العودة: فقد كانت تدفع حوافز لكل أسرة عائدة، مع مكافأة إضافية للأسر التي تعود بحلول عيد الميلاد لعام ٢٠٠١. وسيستمر العمل بهذه السياسة حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد أوقفت الحكومة الإندونيسية المساعدة المادية التي كانت تقدم في مخيمات اللاجئين اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وتوقفت في الأشهر التالية عن التوزيع المجاني للمياه وتوفير المساعدة الطبية.

٣ – وتراجعت أعداد العائدين بصورة حادة في الشهرين الأولين لعام ٢٠٠٢ (إذ كان عددهم في كانون الثاني/يناير ٧٣١ وفي شباط/فبراير ٩٥٥)، ولكنها عادت في آذار/مارس فاقتربت من مستوياتها السابقة (إذ بلغ العدد ٦٨٠ ٣ عائدا) وذلك نظرا لقرب الانتخابات الرئاسية (١٤ نيسان/أبريل) واكتمال حصاد محصول الذرة. وشهد شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، الذي بلغ عدد العائدين فيه ٠٧٢ ٦ شخصا، أعلى عدد شهري للعائدين منذ آذار/مارس ٢٠٠٠. وكانت أنشطة المصالحة بحلول ذلك التاريخ تتم بوتيرة مطردة وجرت الاستفادة في تنفيذها من التنسيق والتعاون الوثيقين مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ورغم التوقف المؤقت للعودة في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، فقد عاد في أيار/مايو ما مجموعه ٠٤٨ ٤ لاجئا. إلا أن تلك الحالة قد لا تدوم. فهناك عدد من التيموريين الشرقيين في إندونيسيا لا يزال في صفوف الحكومة الإندونيسية (كموظفين حكوميين ومجندين وشرطيين) وهم بانتظار حصولهم على استحقاقات انتهاء خدمتهم ومعاشاتهم التقاعدية. وقد وجهت الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية نداء لإنشاء صندوق خاص لتغطية هذه المدفوعات ولكن دون نجاح يذكر حتى الآن. والمستفيدون المحتملون لهذا الصندوق هم جزء من عدد يقدر بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ٢٠ لاجئ قد يقررون الاندماج محليا في إندونيسيا. ورهنا ببقاء البيئة في تيمور الشرقية ملائمة للعودة، تزمع المفوضة السامية لشؤون اللاجئين إعلان التوقف عن إعطاء اللاجئين التيموريين الشرقيين صفة اللاجئ اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ثانيا – المصالحة

٤ – نفذت مفوضية شؤون اللاجئين أنواعا مختلفة من أنشطة المصالحة، التي قصد منها التقريب بين المجتمعات المحلية المنقسمة في جو من الحوار. وفي أعقاب الانتخابات الدستورية الناجحة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠١،

(١) أرقام العائدين اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٢.

والتي فتحت آفاقا جديدة لعودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية، أخذت المفوضية بزمام المبادرة في تنظيم وتيسير اجتماعات المصالحة الحدودية والزيارات الاستطلاعية والتشاورية.

٥ - وقد أتاحت الزيارات الاستطلاعية الفرصة لعدد من ممثلي اللاجئين للاجتماع والبقاء لبضعة أيام في مجتمعاتهم الأصلية وتسوية مشاجراتهم ونزاعاتهم السابقة، ومناقشة احتمالات المصالحة، والوقوف على الحالة الأمنية والأحوال المعيشية الراهنة في تيمور الشرقية. وعند العودة إلى إندونيسيا، ينقل المشاركون إلى اللاجئين الآخرين المعلومات والانطباعات التي خرجوا بها من الزيارة. وبالمثل، يجتمع ممثلو المجتمعات المحلية في تيمور الشرقية، بمشاركتهم في الزيارات التشاورية، باللاجئين في إندونيسيا المنتمين إلى نفس المجتمع المحلي ويمكثون معهم. أما اجتماعات المصالحة الحدودية فتخدم نفس الهدف، ولكنها لا تدوم إلا بضع ساعات.

٦ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدى المفوضون السبعة للجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور الشرقية اليمين وبدأت اللجنة عملها رسميا. ويتلقى هؤلاء المفوضون المساعدة من ٢٩ مفوضا إقليميا. وتتألف ولاية وأهداف تلك اللجنة من ثلاثة عناصر: تقصي حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٩؛ وتيسير المصالحة الأهلية (التي تشمل القدرة على التعامل، من خلال إجراءات محددة، مع جرائم أقل خطورة)؛ وتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن الإصلاحات القانونية والدستورية اللازمة لصون حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة. وقد شاركت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة في اجتماعات المصالحة الحدودية التي تولت تيسيرها مفوضية شؤون اللاجئين. وكان لها نشاط في تدريب موظفيها، بمن فيهم المفوضون الإقليميون الـ ٢٩، وخمسة من آخذي الإفادات، ونحو ٦٥ من موظفي الدعم. وفيما يتعلق بأنشطة تقصي الحقائق، فقد بدأت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة تنفيذ مشروع تجريبي في أتاورو للتحقيق في التهجير القسري للسكان (أي السجناء) في تلك الجزيرة في عام ١٩٨٣. وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي جرى وصفها في الإفادات الـ ٣٣ المأخوذة القتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري. وهناك مشروع آخر يستهدف المصالحة الأهلية في أويكوسو بخصوص العنف الذي حدث في عام ١٩٩٩. وكان أحد استشاريي لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة يعكف على إعداد قاعدة بيانات. وتشارك تلك اللجنة بصورة نشطة في المناقشة الدائرة على الصعيد الوطني بشأن مشروع قانون العفو وقامت برعاية حلقة دراسية عامة لمدة يوم كامل بشأن موضوع ''العفو أو المصالحة'' عقدت في ديلي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٧ - ومنذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، يسرت مفوضية شؤون اللاجئين ٢١ اجتماعا حدوديا و ١٣ زيارة استطلاعية و ٢١ زيارة تشاورية. وأدى شانانا غوسماو رئيس تيمور الشرقية الجديد، في هذا السياق، دورا رئيسيا في اجتماع حدودي عقد في باتوغيد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقام بعد ذلك بزيارته التاريخية إلى كوبانغ (في تيمور الغربية) في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وأعقبها بزيارة إلى أتامبوا وكيفا (تيمور الغربية) في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وخلال الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، اجتمع الرئيس المنتخب، غوسماو، مع لاجئين تيموريين شرقيين في ماكاسار في جنوب سولاويسي. وقد دعا في هذه المناسبات، رغم تأكيده على أن المصالحة يجب أن تتم في إطار العدالة، اللاجئين إلى العودة قائلا إنه يعتبرهم جميعا جزءا من الأسرة التيمورية الشرقية. وقد تبين بصفة عامة أن هذه الأنشطة لها فعاليتها رغم أنه قد لا يكفي واحد أو اثنان منها لإقناع جميع اللاجئين من مجتمع محلي بعينه بالعودة. ويفسر ذلك

ضرورة أن تواصل مفوضية شؤون اللاجئين تنفيذ هذه الآليات، حتى فيه الوقت الذي تحدث في عودات من أماكن مختلفة في إندونيسيا.

ثالثا – تنفيذ حكومة إندونيسيا لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)

٨ – فيما يتعلق بنزع سلاح الميليشيا وحلها، واصلت القوات المسلحة الإندونيسية اتباع نهجها الأكثر حزما، رغم أن من الصعب التعرف بدقة على المدى الذي جرى به حل الميليشيا. وقد توعدت البيانات الرسمية الصادرة عن كبار ضباط القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الغربية، بعبارات شديدة اللهجة، بعقاب من تُضبط بحوزتهم أسلحة أو من يسببون اضطرابا عاما. ولم يعد لحركة توحيد تيمور (أونتاس)، وهي المنظمة الرئيسية الجامعة لفصائل الميليشيات، السيطرة أو الدعم اللذان كانت تتمتع بهما في مخيمات اللاجئين. ولعلها أيضا لا تحصل على دعم يُذكر داخل القوات المسلحة الإندونيسية، كما طرأ على المنظمة ذاتها التصدع. وانخفضت بشكل ملحوظ كمية التخويف الذي يمارس ضد اللاجئين. إلا أن هذا القول لا يسري على جميع الأماكن، إذ توجد دلائل على وجود توتر في بضعة مناطق، مثل بيتون، في حين أن حالة اللاجئين في مناطق أخرى، مثل كوبانغ وأتامبوا، قد تحسنت كثيرا.

٩ – وفيما يتعلق بمقتل الجندي ليونارد وليام ماننج (وهو من أفراد وحدة نيوزيلندا التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية) في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، حكمت محكمة منطقة جاكرتا القضائية المركزية في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢على أحد المتهمين، وهو جيكوبس بري، بالسجن لمدة ٦ سنوات. وكان المدعي العام قد طالب بسجنه لمدة ١٢ سنة. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، أُسقطت التهم عن المتهمين الثلاثة المتبقين. وقد جاءت أحكام المحكمة مخيبة للآمال، بالنظر إلى جسامة الجريمة، والأمل معقود على أن يجري النظر بدقة في دعاوى الاستئناف التي رفعها المدعون العامون بشأن القضايا الأربع جميعا.

١٠ – وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، شرعت محكمة مخصصة في جاكرتا في الاستماع إلى المرافعات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في عام ١٩٩٩. وهناك ثلاث محاكمات مستقلة جارية في الوقت الراهن. وتخص المحاكمة الأولى القائد السابق لشرطة المقاطعات الإندونيسية في تيمور – ليشتي، وهو تمبول سلاين؛ وتخص الثانية حاكم تيمور – ليشتي السابق، أبليو أوسوريو سورس؛ أما الثالثة فتخص أربعة ضباط عسكريين وضابط شرطة وجِّه إليهم الاتهام فيما يتعلق بالمذبحة التي شهدتها إحدى الكنائس في سواي، بمقاطعة كوفاليما، في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، كان أربعة من مواطني تيمور – ليشتي الموجودون فيها حاليا قد وافقوا على الإدلاء بشهادتهم؛ وتضطلع الأمم المتحدة بالتنسيق مع حكومة إندونيسيا من أجل تسهيل عملية إدلائهم بالشهادة، ولا سيما فيما يتصل بتوفير الأمن لهم في أثناء وجودهم في جاكرتا.

١١ – وتتعاون القوات المسلحة الإندونيسية بشكل نشط مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل تسهيل عودة اللاجئين، بما في ذلك ترتيب الزيارات بهدف التباحث، وتنظيم الاجتماعات على الحدود، وشن الحملات الإعلامية. كما ساعدت القوات العسكرية الإندونيسية المنظمات غير الحكومية التي تمد يد العون للاجئين في تيمور الغربية. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تسهيل عودة اللاجئين من تيمور الغربية، بدعم قوي من القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية.

١٢ - وفي أعقاب مقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوبانغ، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وما تلى ذلك من إجلاء موظفي الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة، أوفد الأمين العام إلى تيمور الغربية في تموز/يوليه ٢٠٠١ بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الحالة الأمنية، من أجل البت فيما إذا كان من الممكن استئناف عمليات الأمم المتحدة. وأوصت البعثة بإبرام مذكرة للتفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا لتحاشي وقوع مزيد من المآسي. وقد تعذر على الأمم المتحدة حتى الآن التوصل إلى اتفاق من هذا النوع مع حكومة إندونيسيا. وبالنظر إلى الأولوية التي توليها حكومة إندونيسيا لعملية الإعادة إلى الوطن، فقد وافقت بعثة التقييم على الاضطلاع ببعثات تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا الهدف على أساس كل حالة على حدة مع وضع الترتيبات الأمنية اللازمة، وذلك ريثما يتم إبرام مذكرة التفاهم.

رابعا - الاستعدادات اللازمة لحالات الطوارئ المقبلة

١٣ - أنشئ المكتب الوطني لإدارة الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويعمل هذا المكتب ضمن مديرية الأمن المدني التابعة لوزارة الإدارة الداخلية. ويتولى المكتب دعم المنسق الوطني لحالات الكوارث واللجنة الوطنية لإدارة الكوارث، وذلك عن طريق تنسيق الخدمات المقدمة في مجال إدارة الكوارث وحالات الطوارئ.

١٤ - وقد بدأ المكتب في مباشرة مهامه بصورة كاملة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهو يضم الآن ثمانية موظفين. وقد تم بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تخفيض عدد الموظفين الدوليين من خمسة موظفين إلى موظف واحد. وأضاف هذا إلى حجم الضغط الذي يتعرض له الموظفون الوطنيون الذين ما زالوا بحاجة إلى تطوير قدراتهم بصورة مستمرة. وقد عكف المكتب على العمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، من أجل تقييم حالات الكوارث والاضطلاع بأعمال الإغاثة. وأوقف برنامج الأغذية العالمي في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢، العمليات التي كان يضطلع بها في تيمور - ليشتي لتقديم المساعدة الغذائية، كما تعمل المفوضية على خفض حجم أعمالها في تيمور - ليشتي بشكل مطرد. أما المكتب فهو مطالب بتوسيع أنشطته بحيث يفي بهذه الولايات، بالتعاون مع الشركاء الحكوميين، من قبيل شعبة الخدمات الاجتماعية.

١٥ - ومنذ التقرير السابق للأمين العام (A/56/338)، لم يلزم الاضطلاع بجهود للإغاثة على نطاق واسع. أما حالات الطوارئ التي نشأت على نطاق صغير، من قبيل الفيضانات، فقد اضطلع المكتب ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتقييمها، وقام المجتمع الدولي بتقديم خدمات الإغاثة المطلوبة لها. ومن المنتظر أن تشهد الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حالة من الجفاف بسبب ظاهرة النينيو. واستعدادا لهذا الاحتمال، يجري المكتب تقييما أوليا لدرجة ضعف المجتمع المحلي، كما يلتمس التمويل اللازم لإجراء دراسة أكثر شمولا.

١٦ - وبدأ في آب/أغسطس ٢٠٠١ مشروع لبناء القدرات اللازمة لإدارة الكوارث مدته عام واحد، ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويركز المشروع على تدريب المسؤولين الرئيسيين على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. ويوفر أيضا هذا المشروع الدعم للمكتب، عن طريق أنشطة التثقيف والتوعية العامة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، كما يقدم له الدعم فيما يتعلق بوضع نظام لمعلومات إدارة الكوارث يشتمل على خرائط للأخطار الطبيعية في تيمور - ليشتي على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك يسعى المشروع إلى تكوين مخزون متواضع من الأصناف غير الغذائية.

١٧ - ويتمثل التحدي الطويل الأجل الذي يواجه الحكومة فيما يتعلق بإدارة الكوارث في العمل نحو إدماج إدارة الكوارث في عمليات التخطيط والتطوير التي تجري على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات وما دون المقاطعات والمجتمعات المحلية، والاستثمار في تنمية القدرات التقنية. كما أنه من الضروري للحكومة أن تكفل التمويل الاحتياطي لأنشطة مواجهة الحالات الطارئة. ومن الكفاءات الرئيسية غير المتوافرة في الوقت الحالي نظام للإنذار المبكر، ونظام وطني لتسجيل الظواهر الجوية، والقدرات والهياكل البشرية اللازمة لإدارة الكوارث، بما في ذلك القدرة على تقييم الأوضاع التي تلي حالات الكوارث. ومن الضروري بصفة خاصة تعزيز شبكة مشتركة فيما بين القطاعات لإدارة الكوارث وبدء تشغيلها على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية.

خامسا - بناء القدرات

١٨ - عند النظر في الأحوال التي كانت تسود البلد في بادئ الأمر، أي استشراء العنف والاضطرابات والأذى، وانهيار الدولة والمؤسسات، ونزوح الدوائر العليا من الموظفين المدنيين بصفة دائمة، يتبين أنه قد تم إحراز قدر كبير من التقدم فيما يتعلق بإصلاح الخدمات العامة. فقد أنجزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بمساعدة الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية، الكثير من المهام المتصلة بإصلاح الخدمات الرئيسية وكفالة عملها (الطاقة، والمياه، والطرق، والإسكان، والنقل، والموانئ، والطيران المدني)، وبالإدارة العامة على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات، والنظام القانوني.

١٩ - وقد تم إنشاء مؤسسات رئيسية جديدة، من بينها مجلس الوزراء ووحدة التنسيق المعنية بتنمية القدرات، ووحدة التنسيق فيما بين الجهات المانحة، والهيئة القضائية، والهيئة المالية المركزية، ومكتب المدفوعات المركزي. وفي أثناء السنوات الأولى من الاستقلال، سيلزم تقديم المساعدة لكفالة الاستمرارية للنظم الحيوية التي تم وضعها، وكفالة إتمام المهام التي يجري الاضطلاع بها في أثناء الفترة الانتقالية على الوجه الأكمل. وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مساعدة الحكومة في المجالات التي لها أهمية بالغة لاستمرار الحكومة والاستقرار السياسي وتوفير الخدمات الأساسية، والتي لم يتحدد أي مصدر آخر مؤكد لتمويلها، وذلك عن طريق المساعدة الدولية التي يقدمها الخبراء. وقد تم في إطار برنامج الإدارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع آليات للتبرعات الطوعية الثنائية والمتعددة الأطراف، كما شُرع في تعيين ٢٠٠ خبير دولي سيتولون إسداء النصح للحكومة وبناء قدرات النظراء المحليين، من أجل تلبية احتياجات التنمية الطويلة الأجل.

٢٠ - وفي حين أن بعض عناصر الإدارة - المتمثلة إلى حد كبير في مجالات التنفيذ والتجهيز - كانت أكثر استعدادا لتعيين الموظفين، فإن عملية التعيين بصفة عامة كانت أبطأ من المتوقع، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا. ففي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، كانت مديرية الخدمة العامة التابعة لوزارة الإدارة الداخلية قد عيَّنت ٧٨ في المائة من الموظفين اللازمين لشغل وظائف الخدمة العامة المعتمدة البالغ عددها ٨٩٦ ١١ وظيفة. وعلى الرغم من أن هذا يُعد إنجازا ملموسا، فإن التعيينات قد تمت بصفة رئيسية في الرتب الدنيا، ولم تبلغ حتى الآن نسبة شغل المناصب الإدارية ٥٠ في المائة. وتعمل وحدة التنسيق المعنية بتنمية القدرات التابعة لمكتب رئيس الوزراء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأوساط المانحين للعثور على مرشحين دوليين أكفاء وتعيينهم لشغل ١٠٠ وظيفة من ''الوظائف اللازمة لتثبيت الاستقرار''، وفي ٢٠٠ وظيفة من ''الوظائف اللازمة للتنمية''، وسيعمل هؤلاء

الموظفون مع الحكومة من أجل المساعدة في سد النقص في القدرات الموجودة.

٢١ - ويجري الآن بدء مرحلة العمل في برنامج تطوير الإدارة والقطاع العام الذي يستغرق ١٠ سنوات، والذي أعدته اللجنة الوطنية للتخطيط بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، وتم اعتماده في مؤتمر كانبرا للأوساط المانحة الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويجري على وجه التحديد الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بوضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة للخدمة المدنية وتعزيز القدرة المؤسسية على إدارة وتنمية الموارد البشرية للخدمة المدنية. ويجري التركيز بشدة على تطوير القدرة الوطنية على تنمية الموارد البشرية، وتقوم طائفة من المانحين بدعم أكاديمية الخدمة المدنية، وهي المؤسسة الرئيسية للتدريب على الإدارة العامة، فيما تبذله من جهود لتعزيز قدراتها في مجال الإدارة وتنفيذ الخدمات.

٢٢ - ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون تنمية تيمور - ليشتي نقص البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المستوفاة. إذ أن الكثير من الإحصاءات التي تم جمعها في أثناء العهد الإندونيسي قد فُقد و/أو أصبح عديم الجدوى بالنظر إلى التغيرات الواسعة التي طرأت وإلى عمليات تشريد السكان التي تمَّت منذ عام ١٩٩٩. ولتلبية هذه الحاجة، يجري وضع اللمسات الأخيرة على دراسة لتقييم الفقر تستند إلى استقصاء الأسر المعيشية الذي أجرته في أواخر عام ٢٠٠١ إدارة الإحصاءات التابعة للحكومة الانتقالية الثانية بدعم من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. كما يقوم البنك الدولي بتقديم الدعم لاستقصاء للسكان من الوجهة الديموغرافية والصحية من المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٣، ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وزارة المالية لإعداد خطة للقيام بأول تعداد وطني للسكان.

ألف - الصحة

٢٣ - تم رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تحويل شعبة الخدمات الصحية السابقة التي كانت تتبع إدارة الخدمات الاجتماعية بالإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية إلى وزارة للصحة. وتمثل تنمية القدرات وإضفاء الصبغة ''التيمورية'' على قطاع الصحة التحديين الرئيسيين اللذين يواجههان هذه الوزارة. فمنذ بداية الأزمة، كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية ومعها ١٥ منظمة دولية غير حكومية تقدم خدمات الرعاية الصحية للسكان في تيمور - ليشتي. ونظرا لتولي وزارة الصحة للمسؤوليات المتعلقة بتوفير الخدمات الصحية، فقد بدأ تدريجيا الاستغناء عن المنظمات الدولية غير الحكومية، واكتملت هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة، أخذ أهالي تيمور - ليشتي تدريجيا في تولي مسؤوليات تقديم الخدمات الصحية. وفي سبيل إنجاز هذا التحول، تم الشروع بشكل مكثف في تعيين موظفين مدنيين في قطاع الصحة. وقد ساعدت منظمة الصحة العالمية في هذه العملية عن طريق توفير توصيفات لهذه الوظائف وتحديد أدوارها ومسؤولياتها بالتفصيل.

٢٤ - واعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عُين ٨٣٤ موظفا للعمل بمختلف الصفات في قطاع الصحة. ولزيادة تعزيز الخدمات الصحية المقدمة، عُين ٢١ طبيبا دوليا لتقديم الخدمات الاستشفائية في المقاطعات. وعين خمسة أطباء آخرين في مجال الصحة العامة لتقديم الدعم في إدارة المقاطعات. ومنذ الانسحاب التدريجي للمنظمات غير الحكومية الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يُعتقد أن وزارة الصحة تمكنت من مواصلة تقديم الخدمات الصحية الأساسية إلى ٨٠ في المائة من السكان.

٢٥ - وأعيد بناء وتأهيل المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد. وأصبح المستودع الصيدلي المركزي الذي بُني مؤخرا

في ديلي يعمل بكامل طاقته ويستطيع تلقي الأدوية والمعدات الطبية وتوزيعها في جميع أنحاء البلد. وأمرت وزارة الصحة بإعداد دراسة بشأن تنظيم المرافق الصحية ودورها في تقديم الخدمات في القطاع الصحي. وحاليا، ثمة ١١٧ من المصحات المتنقلة، و ٨٨ مركزا صحيا، و ٥٤ مركزا صحيا محليا غير مجهزة بأسرة، و ٥ مراكز صحية محلية غير مجهزة بأسرة للمراقبة، و ٥ مراكز صحية محلية ذات قدرة محدودة في مجال الجراحة، و٥ مستشفيات إقليمية ومستشفى وطني واحد. وفي إطار الصندوق الاستئماني لتيمور – ليشتي، ثمة ٢٥ مركزا صحيا محليا في مختلف مراحل البناء. ويجري حاليا إنشاء منظومة للاتصالات المكثفة في المستشفيات والمراكز الصحية على صعيد البلد.

٢٦ – وتقوم وزارة الصحة حاليا بتطوير سياستها المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، مما يعد أمرا حاسما لتطوير القطاع الصحي مستقبلا. وفي الوقت الحالي، لا يوجد في البلد سوى ٢٥ طبيبا من تيمور ليشتي ومن أجل التصدي لهذا النقص، قدمت منظمة الصحة العالمية منحا دراسية لعشرة طلبة يدرسون الطب من تيمور ليشتي. وقدمت الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية منحا دراسية أيضا لفائدة ١٦ فردا من العاملين في المجال الطبي.

٢٧ – وزادت نسبة التحصين الروتيني لجميع الأطفال في السنة الأولى من العمر من ١٥ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ إلى ٣٤ في المائة خلال الأشهر الستة الماضية. ويعمل حاليا بشكل جيد نظام سلسلة التبريد للحفاظ على اللقاحات في جميع مقاطعات تيمور ليشتي البالغ عددها ١٣ مقاطعة. ولزيادة تحسين عملية التحصين، أعدت وزارة الصحة ووكالات الأمم المتحدة خطة وطنية للتحصين من خمس سنوات بمساعدة مالية من التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وأحرز تقدم كبير في اتجاه إنشاء برنامج وطني للقضاء على مرض السل في تيمور – ليشتي.

ويعمل هذا البرنامج في جميع المقاطعات الـ ١٣ وله ٢٠ مرفقا للتشخيص. ومنذ إنشاء هذا البرنامج، تم تشخيص المرض لدى أزيد من ٠٠٠ ٦ شخص بدأوا العلاج. ومن أشيع أمراض الطفولة الالتهاب الحاد للجهاز التنفسي والإسهال، تليهما حمى الملاريا وحمى الضنك. وكشفت دراسات أجرتها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية أن أزيد من ٨٠ في المائة من الأطفال مصابون بالطفيليات المعوية وحوالي ١٢ في المائة من السكان مصابون بداء الخيطيات اللمفاوية. وفي تيمور ليشتي أيضا، يتفشى بشدة مرض التهاب الدماغ الياباني. وعادت وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع البعثة الدولية لمكافحة الجدري في جنوب شرق آسيا، لتنظيم حملة القضاء على الجدري من جديد. وبدعم من وكالات الأمم المتحدة، توجد وزارة الصحة بصدد وضع اللمسات الأخير على بروتوكولات بشأن الإدارة الموحدة للأمراض المعدية الكبرى. ونتج عن إنشاء شبكة مراقبة الأوبئة عن التحقيق بشأن الأوبئة في الوقت المناسب واحتواء مرض الكوليرا وغيره من الأمراض القابلة للانتشار التي يحتمل أن تصبح عدوى. وتُجرى دورات تدريبية متنوعة لفائدة العاملين في المجال الصحي بهدف الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها.

٢٨ – وأحرز تقدم في اتجاه التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في تيمور ليشتي. فقد أعدت وزارة الصحة خطة استراتيجية وطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من المقرر عرضها في مؤتمر وطني بشأن الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويواصل الفريق العامل المعني بفيروس نقص المناعة البشرية في تيمور ليشتي عمله مع الكنيسة ومربي الشباب من أجل تثقيف الشباب المعرض للإصابة. ويساهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية في العمل الجاري في تيمور

ليشتي من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بما في ذلك العمل في مجال التثقيف الصحي، وإنشاء مرافق الاختبار، وإحداث خدمات لنقل الدم بشكل آمن. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع عامة السكان والشباب بشأن التوعية والتثقيف في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كجزء من برنامج أوسع يدعى ''نهج الحياة الصحية''. وأجرت وزارة الصحة، مع منظمة الصحة العالمية، دراسة استقصائية أولية لتقييم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في تيمور ليشتي، أشارت إلى وجود معدل انتشار دون ٠,٦٤ في المائة. وكجزء من تدابير مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تم التأكيد بشكل أساسي على إدارة الإصابات التي تنقل عبر الاتصال الجنسي. لذا وضعت استراتيجيات، وأعدت نماذج تدريبية وأجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تدريب للمدربين بشأن إدارة متلازمات الإصابات التي تنقل عبر الاتصال الجنسي.

٢٩ - وبدعم من وكالات الأمم المتحدة، يتواصل تنفيذ عملية الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة. وقد بدأت عملية الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة في ثلاث مقاطعات دُرب فيها المهنيون العاملون في مجال الصحة. وتتعاون اليونيسيف أيضا مع وزارة الصحة من أجل تنظيم حملة ترمي إلى التشجيع على إدراك مزايا الرضاعة الطبيعية بشكل أفضل في أوساط الأمهات في تيمور ليشتي. إضافة إلى ذلك، يجري حاليا إعداد برنامج لتوزيع فيتامين ألف.

٣٠ - وبدعم من اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، قامت وزارة الصحة بتدريب ١٥ قابلة من تيمور ليشتي بصفتهن مدربات وطنيات لإدخال مقاييس منظمة الصحة العالمية في مجال ممارسة القِبالة. بعد ذلك قامت المدربات بإجراء تدريب آخر على القبالة في خمس مقاطعات (بوكاو، وبوبونارو، وكوفاليما، وديلي، وإيكوسي). وفي وقت لاحق أجرت منظمة الصحة العالمية أيضا مراجعة لمقاييس المنظمة المعمول بها في ممارسة القِبالة في تلك المقاطعات. وكشفت هذه المراجعة أن التدريب الذي أجري كان فعالا.

٣١ - وفي مجال الصحة العقلية، أعدت وكالات الأمم المتحدة سياسة وطنية في مجال الصحة العقلية وستدعم الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية مواصلة العمل. ونظرا لارتفاع معدل الإصابة بأمراض الإسهال، تعمل وزارة الصحة ووكالات الأمم المتحدة حاليا مع الإدارات الحكومية المعنية من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين المرافق الصحية وجودة مياه الشرب. ولزيادة تحسين الوضع الصحي لشعب تيمور ليشتي، اتخذت وزارة الصحة خطوات من أجل تعزيز برامج التدريب في مجال الإرشاد الصحي، ووضع السياسات وتطوير المواد لتنظيم حملات الإرشاد الصحي.

باء - التعليم

٣٢ - منذ التقرير السابق للأمين العام، أحرز تقدم كبير في مجال إعادة تأهيل المدارس. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج لتحسين المدارس ٤٤٨ سقفا و ١١٤ لوحا فاصلا لفائدة ١٠٠ مدرسة في جميع أنحاء تيمور ليشتي. واستعادت ١٣ مدرسة في مقاطعتي أيلو وبونارو إمدادها بالكهرباء. وتقوم اليونيسيف، بالتعاون مع ست منظمات غير حكومية دولية، بأعمال إصلاح وبناء مرافق المياه والمرافق الصحية في ٢٠٠ مدرسة في تيمور ليشتي. ومن خلال الصندوق الاستئماني لتيمور ليشتي، تمت بنجاح أعمال إصلاح جميع المدارس لجعلها في مستوى العمل الأساسي في إطار المشروع الطارئ لإعداد المدارس. وتمت إعادة النظر في الهدف الأصلي لهذا المشروع المتمثل في إعادة بناء ٧٠٠ مدرسة ليُحدد العدد في ٥٣٥ مدرسة، لكن عدد الفصول زاد من ٢ ١٠٠ فصل إلى ٢ ٧٨٠ فصلا. وجرى معظم أعمال

الإصلاح بهبات محلية. و بنيت مدرستان ابتدائيتان نموذجيتان (في بوكاو وماناتوتو) وثلاث مدارس إعدادية نموذجية (في ماليانا، وسامي، وإيكوسي). وعلاوة على ذلك، تلقت المدارس ٤٨٤ ٧٢ طقما من أثاث التلاميذ و ٠٠٠ ٢ طقم من أثاث المدرسين تم تجميعها داخل الفصول. وتمت عملية وضع الخريطة المدرسية على المستوى الوطني؛ وقدم التقرير النهائي، بما فيه من نتائج وتوصيات، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٣٣ - واستفاد ما مجموعه ٠٠٠ ٢٤٠ تلميذ من المدارس الابتدائية والثانوية من تقديم اللوازم المدرسية الأساسية. واستفاد التلاميذ والمدرسون أيضا من تقديم مواد التدريس والتعلم لفائدة ٤٨٠ ٥ مدرسا في جميع أنحاء تيمور ليشتي. واستفاد موظفان من تيمور ليشتي يعملان في وزارة التعليم من تدريب كمشرفين في مجال رعاية الطفولة المبكرة والبقاء والنمو والنماء. وقد أجرى هذان المشرفان تدريبا استفاد منه ١٠٤ من مدرسي حدائق الأطفال في مجال رعاية الطفولة المبكرة والبقاء والنمو والنماء. وفي إطار البرنامج الطارئ لإعداد المدارس، تم طلب وتوزيع ٢,١ مليون نسخة من الكتب المدرسية. وقد اكتمل الآن توزيع جميع الكتب المدرسية التي طلبت في إطار البرنامج الطارئ لإعداد المدارس.

٣٤ - ودعمت اليونيسيف عملية وضع المناهج الدراسية، مع التركيز بالأساس على الرياضيات والعلوم، والتربية الصحية. ودُرب عشرون شخصا من تيمور ليشتي في مجال إعداد الكتب المدرسية. وبدأت الآن المرحلة التجريبية لمبادرة الـ ١٠٠ مدرسة، الرامية إلى تحسين نوعية المدارس، في ٢٠ مدرسة ابتدائية في مقاطعتين ومن المتوقع أن ينفذ البرنامج على نطاق أوسع خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وخلال المرحلة التجريبية، تلقى ٤٠ مدربا دورة تدريبية للعمل بصفة مدربين محليين لتنفيذ برنامج تدريب المدرسين في المدارس وحضر ٧٥ مدرسا من ٢٠ مدرسة حلقة عمل تدريبية دامت أربعة أيام تحت شعار ''التعلم من خلال المشاركة''.

٣٥ - ومن أجل مكافحة الأمية في أوساط نساء تيمور ليشتي (حيث تقدر نسبة الأمية في أوساطهن حاليا بحوالي ٦٠ في المائة)، يركز مشروع تمكين المرأة، الجاري بمساعدة اليونيسيف، على التعليم غير الرسمي في مجالات تطوير برامج تعلم الكتابة والقراءة وتعزيز المنظمات النسائية على المستوى المؤسسي. وقدم مشروع لتنمية الشباب الدعم التقني والمالي للمنظمات الشبابية في تيمور ليشتي التي تواجه مشاكل تتعلق بنقص عام في مستوى التعليم والعمل إلى جانب مواجهة الأخطار التي تهدد الحياة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وإساءة استعمال العقاقير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت مجموعة من حلقات العمل لتدريب المدربين حتى تستفيد المنظمات الشبابية من التدريب في مجال مهارات وضع السياسات، والتفاوض، والدعوة وحشد التأييد.

جيم - الزراعة والأمن الغذائي

٣٦ - إن اقتصاد تيمور الشرقية هو بشكل أساسي اقتصاد زراعي، إذ يعيش ما يزيد على ٨٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية ويعمل ٧٥ في المائة من القوة العاملة في الزراعة التي يغلب عليها طابع زراعة الكفاف. ويعمل غالبية الفقراء في تيمور الشرقية في الزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لذا، فإنه من المهم جدا أن يتواصل تنفيذ برنامج الدعم الدولي المنسق على المديين المتوسط والطويل لتعزيز الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، إذ أن هذا البرنامج أسهم في الإنجازات التي تحققت في تيمور الشرقية حتى الآن.

٣٧ - وتم إبراز الأهمية الكبرى للتنمية الريفية والزراعية بشكل جيد في الخطة الإنمائية الوطنية الأولى للبلد التي شكّلت فيها الزراعة إحدى الأولويات الرئيسية الثلاث. وتم رفع مستوى شعبة الشؤون الزراعية السابقة، التي كانت تتبع

لإدارة الشؤون الاقتصادية، لتصبح وزارة الزراعة ومصائد الأسماك على إثر تشكيل الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتعيد هذه الوزارة هيكلة نفسها حاليا لتضم ثلاث إدارات: إدارة الزراعة والمواشي؛ وإدارة مصائد الأسماك والبيئة؛ وإدارة الغابات.

٣٨ - ويتواصل تقديم الدعم إلى الزراعة والتنمية الريفية بموجب ترتيبات طارئة لتمويل التأهيل عن طريق الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف ووكالات الأمم المتحدة. واضطُلع ببعثة مشتركة للمانحين إلى تيمور الشرقية في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من جانب الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبرتغال ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فضلا عن كبار الموظفين في وزارة الزراعة ومصائد الأسماك وممثلين عن المنظمات غير الحكومية الدولية. واستجابة لطلبات من وزارة الزراعة ومصائد الأسماك، ركزت البعثة على تحديد المساعدة التي يمكن أن يقدمها المانحون فيما يتعلق بالسياسات الزراعية وسياسات إدارة الموارد الطبيعية. وساعدت البعثة أيضا في تحديد المسائل الإنمائية ومسائل السياسات الملحة الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي. وبوشر بتنفيذ مشروع تأهيل الزراعة الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بتمويل يبلغ ٨ ملاين من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية و ٠,٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الموحد لتيمور الشرقية. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية وزيادة الإنتاج الزراعي في مناطق مختارة في تيمور الشرقية.

٣٩ - وفي إطار الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، تم توفير التمويل لمشروع تأهيل الزراعة الأول من أجل حملتين لتلقيح الجواميس ومواشي بالي ضد الإنتان الدموي النزفي شملتا ٤٠٠ ١١٢ من الجواميس و ٠٣٠ ١٥٥ من مواشي بالي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تلقيح ٠٠٠ ٢٣٣ خنزير ضد كوليرا الخنازير، أي ما تقديره ٨٧ في المائة. وتم تزويد المجتمعات الأهلية مباشرة بما مجموعه ١,٠٨ مليون جرعة من لقاح داء نيوكاسل، وتم تدريب أصحاب الدواجن على إعطاء اللقاح. وتم توزيع ما مجموعه ٠٠٠ ٧١ دجاجة على ما يقارب ٠٠٠ ١٤ من المستفيدين الفقراء (٧١ في المائة من الهدف الأصلي)، والعديد منهم من النساء. وأُفيد عن نسبة عالية من الوفيات في صفوف الدجاج نظرا لمشاكل في النقل والمناولة. غير أن الفحوص الموضعية للدجاجات الحية أظهرت أنها تنمو بشكل جيد، وأن بعضها بدأ يبيض. وتم حتى الآن توزيع ما مجموعه ٨٢٦ من مواشي بالي و ٥٠٠ ١ جاموس. ويُتوقّع عند إنجاز المشروع أن يكون قد تم توزيع ما مجموعه ٥٠٠ ٢ رأس ماشية، بما يتجاوز الأهداف الأصلية بنسبة ٢٥ في المائة. ونسبة الوفيات في صفوف الماشية التي تم توزيعها ظلت منخفضة حتى الآن. وجرى توزيع ما مجموعه ٩٥٩ ٧٦ أداة يدوية على ٦٦٠ ٢٠ أسرة في الأقضية الـ ١٣ جميعها.

٤٠ - وأُنجزت دراسة هندسية وللجدوى شملت ٢٢ نظاما للري أُصيبت بأضرار خفيفة ومتوسطة و ١٨ نظاما للري أُصيبت بأضرار فادحة، منها ١١ نظاما اقتُرح تأهيلها بموجب مشروع تأهيل الزراعة الثاني استنادا إلى معايير تقنية واقتصادية واجتماعية وبيئية. ونظرا للتقدم المطرد في هذا المجال، جرى إلحاق أربعة نُظم بمشروع تأهيل الزراعة الأول، ويتوقّع أن ينتهي تأهيلها بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، منحت ٧٤ هبة أهلية لتأهيل ٧٣٧ ٧ هكتارا من نُظم الري الصغيرة و ٣٦ هبة لتأهيل ١٠٩ كيلومترات من الطرقات التي تربط بين المزارع والأسواق، وهذا ما تجاوز إلى حد بعيد أهداف المشروع الأصلية التي

كانت تستهدف ٢ ٠٠٠ هكتار و ١٠٠ كيلومتر، على التوالي.

٤١ - ويجري حاليا تنفيذ مشروع للتنشيط الأهلي مدته خمس سنوات بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للأمن البشري، يرمي إلى مساعدة حوالي ١٢ ٠٠٠ أسرة معيشية من المزارعين على الزراعة في السهول والهضاب، والإكثار من البذور، واستعادة الثروة الحيوانية، والمشاتل، وتعزيز الأمن الغذائي وفرص توليد الدخل. وقدّمت الأمم المتحدة ووكالات أخرى المساعدة في مجال السياسات الزراعية وفقا لاحتياجات الحكومة. وقدّم المانحون التمويل لتنفيذ مشاريع متنوعة في مجالات مختلفة، بما فيها دراسة الزراعة وتأهيلها، والإكثار من البذور، والتقليل من الخسائر بعد الحصاد، والتنمية الريفية المتكاملة والتنشيط الأهلي، والتمويل المتناهي الصغر في الأرياف، وإدارة مصائد الأسماك والزراعة المائية، والغابات، والماشية، والري، وإنتاج البن ومعالجته. وتنشط المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية في تنفيذ المشاريع.

٤٢ - وعلى إثر القرار الذي اتخذه برنامج الأغذية العالمي في أيار/مايو ٢٠٠١ بالانسحاب تدريجيا من تيمور الشرقية، تُقدّم برامج المساعدة الغذائية وفق حدها الأدنى منذ تموز/يوليه ٢٠٠١ وتُنفّذ مباشرة من جانب البرنامج. وانتهت برامج الطعام في المدارس التي استهدفت ٦٥ مدرسة تقع في مناطق متضررة في أرجاء البلد بانتهاء العام الدراسي في تموز/يوليه ٢٠٠١. ومنذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠١، تُقدّم المساعدة الغذائية بصورة رئيسية إلى المؤسسات، أي دور الأيتام والمدارس الداخلية ودور الإقامة والمستشفيات، وعيادات الدرن في أرجاء البلد، أي إلى ما مجموعه ٦٠ مؤسسة و ٢٠ عيادة للدرن. وشملت مشاريع المساعدة الغذائية الأخرى أنشطة العمل مقابل الغذاء والتدرّب مقابل الغذاء التي نُفّذت في خمسة أقضية حددها البرنامج العالمي للأغذية على أنها الأكثر تضررا. وتحضيرا لموسم الزرع (تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الأول/ديسمبر) لعام ٢٠٠١، أُعيد في تموز/يوليه ٢٠٠١ إطلاق العملية المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والفاو لمبادلة البذور. وتمت مبادلة ما مجموعه ٤٠ طنا متريا من الأرز ببذور الذرة في مناطق الفائض، وأُعيد توزيعها بعد ذلك على حوالي ١ ٠٧٠ من المزارعين و ٦ ٨٥٠ من العائدين. وعلى مدى الفترة التي يشملها هذا التقرير، واصل برنامج الأغذية العالمي دعم جهود الإعادة إلى الوطن. فبين تموز/يوليه ٢٠٠١ وأيار/مايو ٢٠٠٢، استلم ما مجموعه ٨٠٠ ٢٥ من العائدين رزما غذائية مجانية عند وصولهم إلى مراكز الانتقال. وباستثناء تقديم الرزم الغذائية إلى العائدين، توقف العمل بجميع برامج المساعدة الغذائية بنهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

دال - البنية الأساسية

٤٣ - يتواصل تأهيل البنية الأساسية بخطى حثيثة. ويتعاون المانحون للصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية ومصرف التنمية الآسيوي ووكالات الأمم المتحدة على تنفيذ مختلف مشاريع تأهيل البنية الأساسية، بما فيها برنامج من مرحلتين بقيمة ٤٧ مليون دولار تموله حكومة اليابان. (قبلت حكومة تيمور الشرقية دعما آخر من حكومة اليابان بقيمة ١٨,٥ مليون دولار، على شكل هبة للمساعدة الطارئة في المرحلة الثانية، في أيار/مايو ٢٠٠٢).

٤٤ - وبفضل الدعم الذي يقدمه المانحون الثنائيون والمنظمات غير الحكومية والصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة، تمت بصورة عامة إعادة إمدادات المياه إلى المناطق الحضرية والريفية إلى المستوى الأساسي الذي كان متوفرا أثناء الإدارة الإندونيسية. وتمول حكومة اليابان مشروعا ضخما من مرحلتين لتأهيل المياه في ديلي، فضلا عن تصليح شبكات المياه في لوس بالوس

وليكويكا وماناتوتو، بدعم من وكالات الأمم المتحدة. وتدير إدارة المياه والصرف الصحي إمدادات المياه في ديلي والمدن الرئيسية في الأقضية الأخرى، وتوفر الدعم الاستراتيجي والإداري لإمدادات المياه الأهلية (الريفية) خارج تلك المناطق. ومن المقرر أن تبدأ جباية الرسوم مطلع عام ٢٠٠٣.

٤٥ - وبدأت تدخلات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجالي المياه والصرف الصحي بتعزيز النظافة الصحية والصرف الصحي باستخدام تقنيات التقييم الريفي. ويؤدي ''القائمون بالمشاريع في القرى'' مهمة الجهة المرجعية الرئيسية للمجتمعات المحلية التي هي بحاجة إلى المياه والصرف الصحي. وبحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، تم إنجاز ما مجموعه ٤٢٥ ٤ مرحاضا عائليا وحفر ٤١٠ آبار وتركيب ٤٣ منصة مضخات يدوية وتصريف و ٨٦٨ خزان مياه سعة ٣٠٠ ١ ليتر.

٤٦ - وتمت صيانة المولدات الأربعة العاملة في محطة ديلي كومورو لتوليد الكهرباء. وما زال مجموع الطاقة المولدة أدنى من الطلب في ساعات الذروة مما يجعل تقنين الكهرباء بانتظام أمرا لا مفر منه. وتنظر هيئة الكهرباء حاليا في أربعة خيارات مختلفة لزيادة إمدادات الطاقة. وبدعم من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية وحكومتي البرتغال واليابان ووكالات الأمم المتحدة، تم تأهيل ١٧ محطة ريفية لتوليد الطاقة في مطلع عام ٢٠٠٢، ويُنتظر إعادة بناء ١٤ محطة بنهاية عام ٢٠٠٢. وفي القطاعين الريفي والحضري، فإن عدم وجود نظام فعال لاستعادة التكلفة والإدارة يهدد استدامة توليد الطاقة على المديين المتوسط والطويل. ونظام إصدار الفواتير الذي بدأ العمل به في ديلي في آب/أغسطس ٢٠٠١ لم يحقق سوى نجاحا جزئيا نظرا لعدم رغبة المستخدمين في تسديد الفواتير وعدم كفاية تدريب الموظفين وسوء عمل العدادات وسرقة التيار الكهربائي.

٤٧ - ومع عودة العمل بالأجهزة المساعدة على الملاحة والانتهاء من تركيب نظم الصد، يعمل ميناء ديلي حاليا على مدى ٢٤ ساعة. وسيتواصل تنفيذ الأعمال في الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ لتعزيز القدرة على مناولة الشحنات. وتم نقل التكنولوجيا إلى التقنيين التيموريين الشرقيين فيما يتعلق بالإدارة والتشغيل الفعالين والآمنين للمرفأ، مع استمرار الحاجة إلى بناء القدرة على الإشراف الشامل. ويتوقّع أن يولد مرفأ ديلي إيرادات كافية ليكتفي ذاتيا في المرحلة القادمة.

٤٨ - وعلى مدى السنة الماضية، طرأ تحسن كبير على شبكة الطرقات بفضل الدعم من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع : فقد استوفى حوالي ٧٥ في المائة من شبكة الطرقات الوطنية (٢٥٠ ١ كيلومترا) و ٢٥ في المائة من شبكة الطرقات في الأقضية (٦٣٢ كيلومترا) مؤشر الأداء المحدد للشبكة، أي عدم إغلاق طريق رئيسية لمدة تزيد على يومين، إلا عندما تغمرها مياه السيول. وتُستكمل أشغال التأهيل بأشغال تصليح طارئة تقوم بها قوة حفظ السلام عندما يتطلب الأمر استجابة سريعة. وخضع المسؤولون والمهندسون المحليون وأفراد المجتمعات المحلية لسلسلة من الدورات التدريبية على الإشراف ومراقبة النوعية وعلى برنامج أهلي للصيانة يخلق وظائف محلية في حين يحافظ على انخفاض التكلفة. ويتعيّن تحديد المزيد من الاحتياجات لتنمية القدرات.

هاء - حقوق الطفل وحمايته

٤٩ - ما زالت النساء والأطفال في تيمور الشرقية يرزحون تحت عبء الصدمات وحالات الإجهاد النفسية التي خلفها الصراع. ولذلك ، تتعاون اليونيسيف في تنفيذ برنامج حماية

الطفل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والإدارة العامة في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وذلك لتعزيز قدرة المنظمات المحلية في مجالات حقوق الإنسان للطفل والمرأة وحمايتهما ورعايتهما. وعملت اليونيسيف مع المنظمات غير الحكومية والإدارة العامة في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عن طريق فريق عامل معني بمراعاة حقوق الطفل في دستور تيمور الشرقية للضغط على الجمعية التأسيسية في سبيل تضمين الدستور الجديد ضمانات محددة متعلقة بالأطفال. وفي المادة ١٨ من دستور تيمور الشرقية الجديد الذي اعتمد رسميا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، يذكر بالتحديد أن الأسرة والمجتمع المحلي والدولة هي المسؤولة عن حماية حقوق الطفل المعترف بها دوليا وحقوقه في الحماية من العنف وسوء المعاملة.

٥٠ - وما برحت اليونيسيف توفر المساعدة الفنية اللازمة لوضع السياسات والتشريعات المتعلقة بالأطفال واليافعين. وفي مجالات قضاء الأحداث والشؤون القانونية والاجتماعية، أسدت اليونيسيف إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مشورتها وتعليقاتها بشأن مشاريع القوانين، وذلك بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الرئيسية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. كما قدمت اليونيسيف الدعم لإجراء تقييمات لحالة النساء والأطفال في تيمور الشرقية. وأُنجزت دراسات تناولت مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، بالقتال إما إلى جانب الميليشيات التي يمولها الجيش الإندونيسي وإما إلى جانب حركة فالنتيل للمقاومة في تيمور الشرقية، ووضع الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم واليتامى، ونظام المياتم في تيمور الشرقية وقضاء الأحداث وإساءة معاملتهم واستغلالهم جنسيا. وما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تركز، بالتعاون مع حكومتي تيمور الشرقية وإندونيسيا، على مسألة الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم. وإن إبداء الأطراف المعنية مزيدا من روح التعاون في هذا الشأن يبعث على الأمل في إمكانية حل عدد من الحالات الشائكة.

٥١ - وقدمت اليونيسيف العون لإقامة منشآت تراعي احتياجات الطفل، اتسمت بأهمية حيوية في المرحلة التي أعقبت مباشرة حالة الطوارئ وهي تعمل الآن كمراكز لتقديم الخدمات المجتمعية. وتستهدف هذه المراكز تنظيم خدمات حماية الطفل وتقديمها، بما فيها الحماية من سوء المعاملة والإهمال والحرمان من إمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية. وخلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢، افتتحت بالشراكة مع المنظمات المركزة على المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ثماني منشآت من هذا النوع.

واو - الأمن

٥٢ - ساهم تواجد عدد كبير من الجنود العاملين في إطار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في كفالة إحلال جو من الأمن المستقر الذي لا بد منه لاستئناف أنشطة التنمية. ومنذ إعداد التقرير السابق للأمين العام، يتسم الوضع الأمني بالهدوء بصورة عامة. غير أنه ازداد عدد التقارير التي تفيد بحدوث حالات من إطلاق النيران والانفجارات في محيط خط التنسيق التكتيكي، أي الحدود غير الرسمية المتفق عليها بين الإدارة الانتقالية والجيش الإندونيسي، بانتظار ترسيم الحدود الرسمية. وفي حين أن عددا من هذه الحوادث لا يزال ناجما عن تواصل عمليات أفراد الميليشيات في تيمور الغربية، تعود الحوادث الأخرى، التي ارتفع مستواها، إلى عمليات عسكرية أو نيران الصيادين أو التجار غير القانونيين.

٥٣ - وفي هذا الإطار، ساهم حسن التعاون القائم بين الجيش الإندونيسي وقوات حفظ السلام التابعة للإدارة

الانتقالية في خفض مستوى العمليات العسكرية. غير أن الإدارة الانتقالية اعتبرت أن وجود الميليشيات المتطرفة في تيمور الغربية ما زال يشكل تهديدا متواصلا محتملا. ومن فترة جد قريبة، أي يوم ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، تعرضت دورية تابعة للإدارة الانتقالية إلى نيران أُطلقت عليها عن قرب في جوار خط التنسيق التكتيكي.

٥٤ - وما برحت توجد على الحدود أسواق تجارية غير مشروعة، أضحى بعضها أوسع نطاقا وأصعب على المراقبة والضبط. وثمة دلائل تشير إلى أن عناصر مشبوهة من الميليشيات تستخدم هذه الأسواق لابتزاز الأموال من التجار. وسيصبح من الأسهل مكافحة أنشطة الأسواق غير المشروعة حينما تتفق تيمور الشرقية وإندونيسيا على ترسيم الحدود بينهما. ونُفذت في الفترة بين ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ المرحلة الأولى من ترسيم الحدود التي كانت بمثابة عملية استطلاع اشتركت فيها إندونيسيا وتيمور الشرقية. وسترفع نتائج عملية المسح هذه إلى اللجنة الفرعية الفنية المعنية بترسيم الحدود وتنظيمها، وهي لجنة فرعية تابعة للجنة الحدود المشتركة (وهي لجنة ثنائية مشتركة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية). وستضع اللجنة الفرعية الفنية نقاطا وتعاريف فنية محددة لتوجيه عملية الترسيم التي يتوقع أن تنتهي بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهناك مؤشر آخر على تطبيع العلاقات على الحدود بين إندونيسيا وتيمور الشرقية تمثل في تدشين مركز جمركي يوم ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ على الحدود عند نقطة التقاطع جيم في تونوبيبي، مقاطعة بوبونارو.

٥٥ - وما زالت عملية تطوير قوات الدفاع في تيمور الشرقية جارية على قدم وساق. وتواصل كتيبة المشاة الأولى التي تضم ٥٠٠ عنصر تدريبها في لوس بالوس، في مقاطعة لوتيم. وبدأت في مركز ميتينارو للتدريب عملية تجنيد أفراد للكتيبة الثانية ووحدات الدعم. كما يتواصل في بورت هيرا، في مقاطعة ديلي، تدريب عناصر القوة البحرية التي أُنشئت حديثا. ويستهدف تكوين قوة يبلغ قوامها ٥٠٠ ١ جندي نظامي يساندهم احتياطي يضم ٥٠٠ ١ جندي آخرين.

٥٦ - وعين الممثل الخاص للأمين العام مؤخرا شخصا مدنيا كوزير للدفاع. والعمل جار على التخطيط وتحديد الميزانية لإنشاء وزارة للدفاع. وستتولى هذه الوزارة إسداء المشورة بشأن السياسات الدفاعية والإشراف على الشؤون المدنية الأساسية في سبيل إدارة القوة على المدى الطويل. وتزود القوة بالمعونة اللازمة لتطويرها عن طريق المساعدات الثنائية وتبرعات الجهات المانحة. غير أن ثمة حاجة، إلى أن يتحقق الاستقلال المتوقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وحتى بعده بفترة طويلة، إلى المزيد من التدريب والعون المالي من الجهات المانحة، بما في ذلك الاستثمارات الرأسمالية الكثيفة، بغية التأكد من أن القوة قد بلغت مستوى من القدرات يمكنها من الاضطلاع بعملياتها.

زاي - القضاء

٥٧ - ما زال انعدام وجود بنية متطورة لمساندة الجهاز القضائي تعرقل المحاولات التي تجري لضمان الوفاء في حينها بمتطلبات المحاكم في المجال الإداري، بما في ذلك الاحتياجات من الموظفين. وأدى هذا النقص في الدعم الإداري، المصحوب بالتأخر في تعيين الموظفين، إلى وجود فريق واحد فقط مختص بمعالجة الجرائم قادر على العمل، وإلى انعدام النصاب القانوني في محكمة الاستئناف منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عقب مغادرة اثنين من القضاة الدوليين. وتسبب هذا الواقع بتراكم القضايا المستأنفة المتعلقة بالجرائم الخطيرة والعادية على السواء، التي تشمل بعض القضايا التي ما زال فيها مستأنفوها قيد الاعتقال. كما أن ما زاد من ضعف الإدارة في المحاكم هو عدم وجود رئيس لمحكمة الاستئناف خلال الأشهر الأخيرة يكون مسؤولا عن

الإشراف على أعمالها. وكان لهذه المصاعب أثرا سلبيا واضحا في فعالية النظام القضائي في وقت يتضح فيه أن ثقة تيمور الشرقية بنظام قضائي حديث الولادة تتسم بالأهمية الحيوية.

٥٨ - ولمعالجة هذا الوضع، وبناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية الانتقالية، أصدر الممثل الخاص للأمين العام أمرا تنفيذيا يقضي بنقل قاضيين دوليين من الأفرقة الخاصة للعمل مؤقتا في محكمة الاستئناف للتخفيف على المدى القريب من كمية القضايا المتراكمة الهائلة. والعمل جار على تعيين المزيد من القضاة فورا في الأفرقة الخاصة. وتم تحديد المرشحين وطلب إلى الحكومة الإعلان عن موافقتها على هؤلاء المرشحين بحيث تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من إنجاز عملية التعيين.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة الانتقالية، سعيا منها لإنشاء نظام إداري أقوى ومستقل في المحاكم، بتعيين مدير إداري للمحاكم مخصص للأفرقة الخاصة، يساعد على تنسيق عمل هذه الأفرقة بجوانبه المتعلقة بالتخطيط والعمليات. والمحاكم المحلية في مقاطعات ديلي وبوكو وسواي وأوكوسي جاهزة الآن للعمل. إذ أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترميم محكمة سواي وتجهيزها. وهي تضم ما مجموعه ٢٥ قاضيا و١٠ محامين عامين و١٢ مدعيا عاما و٢٥ كاتب محكمة، وهم يتلقون تدريبا في مكان العمل في إطار مشروع يدعمه البرنامج الإنمائي. ويقدم دعم إضافي لتدريب مدعين عامين في وحدة الجرائم الخطيرة.

٦٠ - والافتقار إلى مجموعة من المترجمين الشفويين والتحريريين الوطنيين المهرة، لا سيما في ضوء استخدام أربع لغات في المحاكم، سيظل يتسبب في التأخر في إقامة العدل لبعض الوقت في المستقبل. ولابد من حث الجهات المانحة على تقديم دعمها لتدريب مجموعة من المترجمين الشفويين الوطنيين عبر تزويدهم بالمهارات الفنية في مجال الترجمة بحيث تقدم هذه الخدمات على أساس أكثر ديمومة.

٦١ - وفي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، قام السجناء في سجن بيكورا في ديلي بحركة احتجاج لم تتخللها أعمال عنف، سرعان ما سيطرت عليها الشرطة التابعة للأمم المتحدة. وفي ٢٢ آذار/مارس، حدثت حركة احتجاج مثيلة في سجن غلينو في إرميرا. فشكل الممثل الخاص للأمين العام فريقا مستقلا ليحقق بدقة في أسباب العصيان ويرفع تقريرا عن هذا الموضوع مشفوعا بتوصيات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتضمن هذا التقرير عدة توصيات تتصل بالاستفادة من خدمات القضاء، وهذا أمر يثير لدى السجناء مشاعر محددة بالقلق، إضافة إلى المسائل ذات الصلة بأوضاع السجناء. وكجزء من محاولة سابقة لهم لتهدئة مشاعر القلق هذه، أنشأ المحامون العامون في سجني بيكورا وغلينو مكاتب لتقديم المساعدات القانونية دوريا. فيقوم أحد هؤلاء المحامين بزيارة كل سجن مرة أسبوعيا بالتناوب لتتزويد السجناء بالمشورة القانونية في جميع مراحل العملية.

٦٢ - وما برح بناء القدرات في قطاع القضاء برمته يشكل أولى الأولويات. فالضغط الذي يمارس على الموظفين الدوليين في المناصب القضائية ومناصب الادعاء العام للحصول على نتائج ملموسة يستهلك من الوقت الذي يمكن تكريسه للإرشاد والتوجيه. وتزداد هذه الحالة سوءا بفعل العوائق الهائلة الناجمة عن ضعف مستوى التعليم والخبرات لدى المواطنين الذين يشغلون الوظائف. ويجري حاليا في إطار المرحلة الثانية من البرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي والمتعلق بالإرشاد القضائي تكثيف الأنشطة مع مرشدين قضائيين ذوي كفاءات عالية. وفي غضون ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مساندتها للعروض التي تقدمها الجهات الثنائية والجهات المانحة الأخرى لمساعدة قطاع القضاء، وهي لا تألو جهدا للعمل على إقامة

روابط بين الجهات الحكومية النظيرة في تيمور الشرقية والجهات المانحة بنطاقها الأوسع.

حاء – القانون والنظام

٦٣ - وافق آذار/مارس ٢٠٠٢ الذكرى الثانية لإنشاء دائرة الشرطة في تيمور الشرقية. وقد تم خلال هذه الفترة تدريب ٥٥٢ ١ ضابطا في أكاديمية ديلي للشرطة، ٢٠ في المائة منهم تقريبا من النساء. ولا يزال ٢٤٨ طالبا تيموريا يتلقون التدريبات في أكاديمية الشرطة. وقد تجاوب السكان المحليون على نحو إيجابي مع ازدياد عدد ضباط الشرطة التيموريين الشرقيين.

٦٤ - ونظرا لازدياد عدد ضباط الشرطة التيموريين الشرقيين الذين تم تدريبهم، بدأت شرطة الأمم المتحدة في تسليم الإشراف تدريجيا على الأنشطة الشرطية لدائرة شرطة تيمور الشرقية، مع بقائها في مواقعها للمراقبة وتقديم النصح والمساعدة. وتضطلع دائرة شرطة تيمور الشرقية، لمدة يوم واحد من كل أسبوع في جميع المقاطعات، بالمسؤوليات التشغيلية مما يسمح لضباط الدائرة بشحذ مهاراتهم على جميع المستويات في ظروف واقعية. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، سلمت شرطة الأمم المتحدة الإشراف على كلية تدريب الشرطة وقوة الشرطة الخاصة في بوكو ومقاطعتي إيلو ومناتوتو لدائرة شرطة تيمور الشرقية، وكانت هذه أولى عمليات تسليم الأجهزة التي ستستمر حتى عام ٢٠٠٤.

٦٥ - وقد ظهرت مشكلة عويصة واحدة في تيمور الشرقية تتعلق بالعنف المترلي وجرائم أخرى ترتبط بنوع الجنس. ويدور زهاء ٢٠-٣٠ في المائة من القضايا المنظورة أمام المحاكم في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ حول العنف المترلي، وجاء في التقارير التي أعدتها شرطة الأمم المتحدة أن ٤٠ في المائة من الحوادث المبلغ عنها تتعلق بالعنف المترلي. وقد عملت هيئات عديدة تابعة للأمم المتحدة بما فيها شرطة الأمم المتحدة، مع حكومة تيمور الشرقية على مواجهة الجوانب المختلفة لتلك المشكلة، بما في ذلك الحاجة لإجراء بحوث وتوفير الخدمات والتشريعات الملائمة. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعا لتعزيز قدرة مكتب تشجيع المساواة التابع للحكومة، كما يعمل بالاشتراك مع هذا المكتب ومنظمة وطنية غير حكومية على وضع تشريع يتعلق بالعنف المترلي يمكن عرضه على مجلس الوزراء والهيئات التشريعية.

رابعا – المساعدة المقدمة من المانحين

٦٦ - واصلت الدول تقديم المساعدة لجهود التنمية في تيمور الشرقية. وقامت مؤتمرات المانحين التي عُقدت في طوكيو ولشبونة وبروكسل وكانبيرا وأوسلو وأخيرا في ديلي، بدور أساسي في الحفاظ على التنسيق خلال المرحلة الانتقالية من الإغاثة وإعادة التأهيل إلى التنمية العادية. وقد اعتمدت الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية الخطة الوطنية الأولى للتنمية في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢. وعقد أحدث مؤتمر للمانحين يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، ووفرت الخطة الوطنية للتنمية أساسا للمناقشات. وقد نوقشت الخطة الوطنية للتنمية والاستراتيجية والإطار الضريبي في المدى المتوسط المدى خلال المؤتمر. وبلغت قيمة الموارد المجمعة لتلبية احتياجات التمويل الخارجي في فترة الثلاث سنوات التي أعقبت الاستقلال ٤٠٨ مليون دولار.

٦٧ - وبالنسبة للأعوام الثلاثة القادمة، تعهد المانحون بتقديم ٣٦٠ مليون دولار (٨٢ مليون دولار لدعم الميزانية و ٢٧٨ مليون دولار للمشاريع الثنائية). وإلى جانب ٨١ مليون دولار ستتاح من خلال الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتيمور الشرقية أصبح في إمكان تيمور الشرقية الحصول على ٤٤١ مليون دولار، لإطار ميزانيتها لثلاثة أعوام. ويعكس تقسيم الميزانية

الحكومية لفترة الثلاث سنوات التزام الحكومة بتنمية الخدمات الأساسية المستدامة. ويشكل الإنفاق على التعليم والصحة وخدمات المجتمع ٣٤,١ في المائة و ٣٤,٢ في المائة و ٣٨,٤ في المائة من الصندوق الاستئماني الموحد لتيمور الشرقية في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي. ويعرب الأمين العام عن ارتياحه بشأن هذه المستويات الرفيعة من الالتزام بتنمية الخدمات الأساسية.

٦٨ - ولدعم الأولويات الإنمائية للحكومة، حققت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها نجاحا هائلا في حشد الموارد من ميزانياتها العادية، والمصادر الثنائية ومتعددة الأطراف. وباستثناء الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، قامت وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بجمع ١٥٥ مليون دولار من ميزانياتها العادية ومن الهيئات المانحة الثنائية أو المتعددة الأطراف. مرة أخرى، وبالإضافة إلى ٨٦,٤ مليون دولار (٥٠ في المائة من إجمالي المبالغ المتاحة) التي استثمرت من خلال الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، فأنا مسرور لأن ٣٦ في المائة من دعم وكالات الأمم المتحدة استثمر في التعليم والصحة ومشروعات تنمية المجتمع. هذا ولم تأت بعد التحديات الرئيسية التي ستواجه بناء الأمة والتنمية المستدامة في تيمور الشرقية. لذا، فمن المهم للغاية أن تدعم الهيئات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف التحديات المختلفة للتنمية في هذا البلد خلال الأعوام الأولى التي تعقب الاستقلال.

سابعا - الاستنتاجات

٦٩ - ومنذ صدور آخر تقرير لي عن الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتنمية في تيمور الشرقية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/338) واتخاذ القرار ١٠٤/٥٦، تحقق الكثير. وكفل وجود العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المناخ الآمن والمستقر اللازم لأنشطة إعادة التأهيل والتنمية. ومنذ صدور تقريري الأخير، أصبح الوضع الأمني هادئا بصفة عامة لكن عودة اللاجئين الباقين من الغرب إلى تيمور الشرقية يجب أن تظل لها الأولوية القصوى، لكفالة تعزيز الأمن على جانبي الحدود. وخلال الأعوام الأولى التي تعقب الاستقلال تكون تنمية صلات قوية بين دائرة الشرطة والمجتمع أمرا ضروريا. وستظل المصالحة وأنشطة حفظ السلام تقوم بدور مهم في اكتمال المنظومة الرسمية للقانون والنظام. وستستمر بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتيمور الشرقية في إنفاذ القانون وتوفير الأمن العام خلال العامين القادمين من ولايتها في تيمور الشرقية.

٧٠ - وقد تحقق تقدم مضطرد في إعادة الخدمات الأساسية (الطاقة، المياه، الطرق، الإسكان، النقل، الموانئ، والطيران المدني). ولدعم أولويات التنمية للحكومة، شاركت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية في مجموعة من المشاريع والبرامج المتعلقة بقطاعات الحد من الفقر وتنمية المجتمع وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية والحكم والتعليم والصحة. وستستمر في دعم الحكومة من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية بعيدة المدى.

٧١ - ولا يزال أكثر من ٤٠ في المائة من سكان تيمور الشرقية يعيشون في فقر مدقع، حيث يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني، وهو ٠,٥٥ دولار للشخص يوميا. وسيكون التصدي للوضع الاقتصادي والاجتماعي للفقراء من التحديات الرئيسية. كما يوجد نقص حاد في الكفاءات المؤهلة والخبيرة بين أهالي تيمور الشرقية في جميع مجالات الأنشطة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فمن بين كل ٣ بالغين يوجد شخصان أميان. وسيكون بناء

القدرات البشرية والمؤسسية تحديا آخر. وما زال بناء القدرات في القطاع القضائي بمجمله له أولوية قصوى.

٧٢ - ولكي تتحقق أهداف الحكومة وأولوياتها المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الأولى، يتعين تنسيق مبادرات الحكومة مع احتياجات الهيئات المانحة على نحو جيد ومراقبتها لكفالة تحقيق أعلى تأثير وفائدة من وراء مدخلات الجهات المانحة. ويظل الدعم المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتيمور الشرقية من خلال مكونها المدني حيويا للتنمية وتعزيز الإدارة العامة. لذا فإنني أشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تيمور الشرقية لكي تستثمر النجاح الذي أحرز حتى الآن، ومساعدتها في مسيرتها التنموية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.